العدد 3206 - السنة الحادية عشرة
الأربعاء 22 صفر 1440 - الموافق 31 أكتوبر 2018
Wednesday 31 October 2018 - No.3206 - 11 th Year

رئيس الحكومة يصل إلى عدن

المالكي: ميليشيا الحوثي تعبث بالتعليم وتروج للطائفية

الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي ورئيس الحكومة الجديد معين عبدالملك

المتحدث الرسمي باسم قوات التحالف العربي العقيد الركن تركي المالكي

الرياض – عدن – «وكالات»: أكد المتحدث الرسمي باسم القوات المشتركة للتحالف، «تحالف دعم الشرعية في اليمن»، العقيد الركن، تركي المالكي، أن جهود قيادة قوات التحالف مستمرة ومتناغمة مع الجهات الحكومية اليمنية في عمليات الانقاذ وإنشاء مراكز للإيواء وتقديم المساعدات للمتضررين في محافظة المهرة، مشدداً على أن الميليشيا الحوثية التابعة لإيران، تعبث بالتعليم في اليمن، وتروج للطائفية في المناهج الدراسية.

وأوضح المالكي في المؤتمر الصحفي، الذي عقده أمس بالعاصمة الرياض، أن رئيس مجلس الوزراء اليمني، معين عبدالملك، تفقد محافظة المهرة، في الفترة القريبة الماضية مع الفريق المختص من قيادة القوات المشتركة، واطلع على الجهود التي قدمتها القيادة للتخفيف من آثار الإعصار الذي تضررت منه المحافظة.

وأشار إلى إعلان المستشار بالديوان الملكي، المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة، والأعمال الإنسانية، الدكتور عبدالله الربيعة، تقديم دولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، منحة مالية مناصفة مقدارها 70 مليون دولار لدعم رواتب المعلمين في اليمن الشقيق، مؤكداً أن الدعم السعودي الإماراتي يستفيد منه اكثر من 135 الفاً من الكوادر التعليمية في المحافظات والمناطق الواقعة تحت سيطرت الانقلابيين.

وعن الانتهاكات الحوثية لفت إلى العبث الذي تمارسه ميليشيا الحوثي التابعة لإيران في اليمن، على نطاق واسع، وفي جوانب عدة أبرزها قطاع التعليم باليمن عبر الترويج للطائفية في المناهج الدراسية.

وسلط الضوء على ما تسببت به ميليشيا الحوثي الإرهابية، من حرمان أكثر من 4.5 مليون طفل من التعليم، ودفعهم لميدان الحرب إلى جانب مواصلتها زرع الألغام في مواقع مختلفة ومتفرقة لاسيما بين المناطق التي يقطنها المدنيون ضاربة بالأعراف الدولية والقوانين والأنظمة الإنسانية عرض الحائط بتعنت وإهمال وتجاهل سافر.

وحول سير الأعمال الإنسانية نوه إلى أن عدد التصاريح من 26 مارس 2015 إلى 29 أكتوبر 2018 التي قدمت من قيادة القوات المشتركة للتحالف بلغ 33.339 تصريحاً.

وتطرق إلى الموقف العملياتي العسكري وأكد استمرار العمليات التعرضية الهجومية في محافظة صعدة، ومثلها على جبال عمار، وجبل حمر الصيد، في محور البقع، ما أسفر عن السيطرة على الجبلين بدعم من قوات التحالف.

وأشار إلى المواطنين اليمنيين الذين استشهدوا جراء انفجار لغم أرضي زرعته ميليشيا الحوثي في جبهة المهاشمة والخنجر فيما واصل الفريق الهندسي في محور باب المندب، في جبهة حزيرة، التابع للواء قيادة المنطقة، الكشف عن الألغام المزروعة.

واستعرض المالكي بعض العمليات التي شهدت استهداف مواقع عسكرية للانقلابيين مثل استهداف عربة إطلاق صواريخ في محافظة الجوف، بمديرية برط العنان، ومهاجمة نفق لتخزين الصواريخ ومخزن صواريخ ومستودع اسلحة في محافظة عمران، بمديرية حرب سفيان، فيما جرى استهداف مستودع أسلحة في محافظة مأرب، بمديرية صرواح، بينما تمت مهاجمة مخزن أسلحة في محافظة حجة، بمديرية حرض، وعلى غرار ذلك جاء استهداف إمدادات للميليشيا الحوثي الانقلابية، في محافظة الحديدة، بمديرية الدريهمي، ومهاجمة عناصر مقاتلة حوثية، وعربة ذخيرة في محافظة صعدة، بمديرية كتاف، والبقع.

من جهة أخرى وصل رئيس الحكومة اليمنية عبدالملك رئيساً للحكومة، خلفاً لأحمد عبيد بن دغر مع إحالة الأخير للتحقيق.

من ناحية أخرى حققت قوات الجيش الوطني اليمني في جبهة برط العنان بمحافظة الجوف، مساء الإثنين، تقدماً ميدانياً تمكنت خلاله من السيطرة على سلسلة جبلية استراتيجية، ودحر ميليشيا الحوثي الانقلابية منها.

وذكر رئيس عمليات حرس الحدود اليمنية وقائد لواء الحسم العميد هادي الجعيدي، بحسب موقع «سبتمبر نت»، أن قوات الجيش الوطني نفذت عملية عسكرية مشتركة ضمت «لواء الحسم حرس حدود، واللواء الأول حرس حدود، واللواء التاسع حرس حدود، وكتيبة القادسية»، ضد ميليشيا الحوثي الانقلابية، تكللت بالسيطرة على جبال التوائنة، وراء، والمراقي.

وأكد العميد الجعيدي أن الجيش الوطني واصل تقدمه في اتجاه مركز مديرية برط العنان، فيما باتت بقايا الميليشيان محاصرة، مبشراً بقرب إعلان تحرير المديرية بالكامل من الانقلابيين.

وثمن العميد الجعيدي دور مقاتلات التحالف العربي لدعم الشرعية، التي ساندت قوات الجيش، وقصفت مواقع الميليشيات التي تكبدت قتلى وجرحى في صفوفها.

من جهة أخرى توعدت قبائل «العوذلة» المعترف بها دولياً معين عبدالملك، أمس الثلاثاء برفقة عدد من الوزراء إلى مدينة عدن، جنوب البلاد.

وقال مصدر محلي مسؤول، إن «رئيس الحكومة وصل مع عدد من الوزراء إلى عدن قادما من مقر الحكومة المؤقتة في المهجر، العاصمة السعودية الرياض».

وأضاف المصدر، أن «الحكومة اليمنية ستعقد أول اجتماع لها في عدن، منذ تعيين عبدالملك رئيساً للوزراء، وستناقش جملة من القضايا التي تسعى الحكومة لإصلاحها في البلاد من بينها انهيار الوضع الاقتصادي».

وكانت مدينة عدن وعدد من المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة الشرعية، شهدت في مطلع الشهر الحالي مظاهرات ومطالبات بإقالة رئيس الحكومة السابق أحمد عبيد بن دغر، بعد أن شهد الريال اليمني انهياراً غير مسبوق أمام سوق العملات الأجنبية.

وفي منتصف الشهر الحالي، أصدر الرئيس عبدربه منصور هادي، قراراً بتعيين معين عبدالملك رئيساً للحكومة، خلفاً لأحمد عبيد بن دغر مع إحالة الأخير للتحقيق.

من ناحية أخرى حققت قوات الجيش الوطني اليمني في جبهة برط العنان بمحافظة الجوف، مساء الإثنين، تقدماً ميدانياً تمكنت خلاله من السيطرة على سلسلة جبلية استراتيجية، ودحر ميليشيا الحوثي الانقلابية منها.

وذكر رئيس عمليات حرس الحدود اليمنية وقائد لواء الحسم العميد هادي الجعيدي، بحسب موقع «سبتمبر نت»، أن قوات الجيش الوطني نفذت عملية عسكرية مشتركة ضمت «لواء الحسم حرس حدود، واللواء الأول حرس حدود، واللواء التاسع حرس حدود، وكتيبة القادسية»، ضد ميليشيا الحوثي الانقلابية، تكللت بالسيطرة على جبال التوائنة، وراء، والمراقي.

وأكد العميد الجعيدي أن الجيش الوطني واصل تقدمه في اتجاه مركز مديرية برط العنان، فيما باتت بقايا الميليشيان محاصرة، مبشراً بقرب إعلان تحرير المديرية بالكامل من الانقلابيين.

وثمن العميد الجعيدي دور مقاتلات التحالف العربي لدعم الشرعية، التي ساندت قوات الجيش، وقصفت مواقع الميليشيات التي تكبدت قتلى وجرحى في صفوفها.

من جهة أخرى توعدت قبائل «العوذلة» بمديرية مكيراس في محافظ البيضاء، وسط اليمن، بإخراج ميليشيا الحوثي الانقلابية من مناطقها، والثأر لقتل الأخيرة أحد أبنائها وتعذيب الآخر بعد اختطافهما.

وقال مصدر قبلي بحسب موقع «نيوزيمن»، إن قبائل العوذلة تداعت لاجتماع قبلي في مديرية مكيراس، لاتخاذ موقف حازم بعد خطف ميليشيا الحوثي عدد من أبنائها وترويع الأهالي، والغدر بهم، وإعدامهم بدم بارد في حملة مداهمات طالت منازل بقرية كريش.

وأضاف أن وفداً من الميليشيا، برئاسة القيادي الحوثي ناصر علي الريامي مشرف المحافظة، والشيخ صالح المنصوري وكيل المحافظة، حضر الاجتماع لتهدئة القبائل الغاضبة.

ووقعت قبائل آل العوذلة، اتفاقاً قبلياً، ينص على خروج ميليشيا الحوثي الانقلابية من المناطق الشرقية للمديرية، في أسرع وقت، وتحكيم الحوثيين في «العيب الأسود» الذي اقترفوه بعد اقتحام منازل واختطاف مواطنين، وإعدام أحدهم وتعذيب آخر، وتشكيل لجنة لمتابعة محاكمة القتلة في أسرع وقت.

وأبلغت القبائل وفد الميليشيات بأنه إذا لم يغادر مسلحوها المنطقة، ولم تنفذ بقية المطالب «فما بينهم إلا المحاجي»، في إشارة إلى إخراج الحوثيين من المنطقة بقوة السلاح والثأر لأبنائهم.

الشرعية تحرر سلسلة جبلية استراتيجية في الجوف
قبائل مكيراس تمهل ميليشيا الحوثي لمغادرة المنطقة

ليبيا: «داعش» يقتل 5 ويخطف 10

مسلحون من «داعش» في سرت الليبية

طرابلس – «وكالات»: قُتل 5 أشخاص على الأقل بينهم 3 مدنيين الإثنين، وخُطف 10 آخرون في هجوم وقع في الجفرة وسط ليبيا ونُسب إلى تنظيم داعش الإرهابي بتنفيذه، بحسب ما أفادت مصادر محلية وعسكرية.

وتسيطر قوات موالية للمشير خليفة حفتر، النافذ في شرق ليبيا والذي يقود «الجيش الوطني الليبي»، على المنطقة.

وقال الناطق باسم «الجيش الوطني الليبي»، أحمد المسماري، إن «5 أشخاص قتلوا، بينهم ثلاثة مدنيين، وأصيب عسكري في حين فقد عشرة أشخاص رجح أن يكونوا خطفوا».

وفي وقت سابق، أفاد عضو المجلس البلدي، في الجفرة عبد اللطيف جلالة، أن الهجوم الذي وقع في بلدة الفقهاء في جنوب منطقة الجفرة أسفر عن مقتل ثلاثة مدنيين وشرطي.

بدوره، أكد المسماري، أن قوات «الجيش الوطني الليبي» تحركت إلى الموقع عقب الهجوم إلا أن عناصر تنظيم داعش فروا جنوباً حيث قتلوا شخصاً خامساً وأصابوا آخر عند حاجز أمني.

أما النائب عن جفرة إسماعيل الشريف، ذكر أن عناصر التنظيم هاجموا المدينة باستخدام 25 مركبة وقطعوا رؤوس 5 مدنيين وأحرقوا مبانٍ تابعة للشرطة والحكومة المحلية.

ورجح كل من شريف وجلالة أن يكون الهجوم عملية انتقامية للرد على الاعتقالات التي جرت في وقت سابق هذا الشهر بحق عناصر يشتبه بأنهم من تنظيم داعش الإرهابي في المنطقة.

وتعرضت منطقة الجفرة مراراً لهجمات اتهم مقاتلون متطرفون بتنفيذها.

وأدى هجوم وقع في أغسطس 2017 وأعلن تنظيم داعش الإرهابي مسؤوليته عنه إلى مقتل 11 شخصاً، بينهم تسعة 9 مقاتلين من «الجيش الوطني الليبي».

واستغل تنظيم داعش الفوضى التي عمت ليبيا عقب الإطاحة عام 2011 بالرئيس السابق، معمر القذافي، لإقامة قواعد خلفية له في أجزاء مختلفة من البلاد.

وفي يونيو 2015، سيطر المقاتلون المتطرفون على مدينة سرت، قبل أن يتم إخراجهم منها في ديسمبر من العام التالي إثر عملية نفذتها قوات موالية للحكومة التي تدعمها الأمم المتحدة في طرابلس.

وفي أبريل من العام الجاري، أطلقت حكومة الوفاق الوطني، التي تتخذ من طرابلس مقراً لها عملية لتعقب مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي في المناطق الخاضعة لسيطرتها بغرب ليبيا.

بدورها، نفذت واشنطن غارات متكررة استهدفت المقاتلين المتطرفين في ليبيا وتحديداً جنوب سرت.

وانكفأ عدد كبير من هذه العناصر إلى المناطق الصحراوية في جنوب البلاد حيث يحاولون إعادة تجميع صفوفهم.

وأسفر هجوم انتحاري وقع في 10 سبتمبر وتبناه تنظيم داعش استهدف مقر المؤسسة الوطنية للنفط، وسط طرابلس، عن مقتل شخصين وجرح 10 آخرين.

وقبل 4 أشهر من ذلك، تبنى تنظيم داعش، هجوماً استهدف مقر اللجنة الانتخابية العليا، وأسفر عن مقتل 14 شخصاً.

السجن المشدد 10 سنوات لمتهمين بـ «خلية الزيتون» الإرهابية

مصر: إحالة المسماري للقضاء العسكري

الإرهابي الليبي عبدالرحيم المسماري

القاهرة – «وكالات»: أمر النائب العام المصري، المستشار نبيل أحمد صادق، بإحالة 43 متهما، بينهم اثنان هاربان، ومن بينهم أيضا مجموعة من تنظيم «داعش»، إلى القضاء العسكري، يترأسهم الإرهابي عبدالرحيم محمد عبدالله المسماري (ليبي الجنسية)، في قضية اتهامه بالاشتراك في ارتكاب الجريمة الإرهابية التي وقعت بمنطقة الواحات البحرية، والتي راح ضحيتها 16 من قوات الأمن، وإصابة 13 آخرين، والتي وقعت يوم الجمعة الموافق 20 أكتوبر 2017 بمنطقة صحراوية في الكيلو 135 طريق الواحات البحرية، بعمق كبير داخل الصحراء وصل إلى 35 كم.

وكشفت التحقيقات أن المتهم الرئيسي في حادث الواحات الإرهابية، القيادي عبدالرحيم محمد عبدالله المسماري «ليبي الجنسية»، تدرب وعمل تحت قيادة الإرهابي المصري المتوفى عماد الدين أحمد، وشارك في العملية الإرهابية التي استهدفت رجال الشرطة بالواحات، واختطاف النقيب محمد الحايس، وتبين من التحقيق أن المتهم «المسماري» تلقى تدريبات بمعسكرات داخل الأراضي الليبية، وكيفية استخدام الأسلحة الثقيلة وتصنيع المتفجرات، وتسلل لمصر لتأسيس معسكر تدريب بالمنطقة الصحراوية بالواحات كنواة لتنظيم إرهابي، تمهيدا لتنفيذ سلسلة من العمليات العدائية تجاه دور العبادة المسيحية وبعض المنشآت الحيوية.

وأسندت نيابة أمن الدولة العليا إلى الإرهابي الليبي، اتهامات بالقتل العمد مع سبق الإصرار، بحق ضباط وأفراد الشرطة في طريق الواحات تنفيذا لغرض إرهابي، والشروع في القتل العمد تنفيذا لذات الغرض، وحيازة وإحراز أسلحة نارية وذخائر مما تستعمل عليها، والتي لا يجوز الترخيص بحيازتها أو إحرازها، وحيازة مفرقعات، والانضمام إلى تنظيم إرهابي، والانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور تستهدف الاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشآتهما، والإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

ووجهت النيابة في القضية، الاتهام بالانضمام إلى جماعة انشئت على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها، والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، واعتناق أفكار تكفير الحاكم وشرعية الخروج عليه، وتغيير نظام الحكم بالقوة، والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والشرطة ومنشآتهما، بهدف الإخلال بالنظام العام، وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر.

وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدمها هذه الجماعة في تنفيذ أغراضها.

كما قضت محكمة جنايات القاهرة، المنعقدة بمعهد أمناء الشرطة بطره، أمس الثلاثاء، بالسجن المشدد 10 سنوات لمتهم، والسجن المشدد 5 سنوات لمتهم آخر في إعادة محاكمة محاكمتهما بـ«خلية الزيتون الأولى» الإرهابية.

ويواجه المتهمون عدة تهم منها الانضمام لجماعة أسست على على خلاف أحكام القانون، الغرض منها الدعوى إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين ومنع مؤسسات الدولة والسلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي.

كانت تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا في قضية «خلية الزيتون» كشفت أن المتهمين نفذوا جرائمهم تحت قناعة بفكر «استحلال الدم» وهو استحلال قتل الأقباط واليهود للحصول على أموال من ورائهم، وأن المتهمين استهدفوا عابرات البترول بالسويس، مضيفا أن المتهمين اعتنقوا فكر القاعدة القائم على تكفير الحاكم، ومن أفكارهم تصميم سيارة بدون قائد، وطائرة بدون طيار لتنفيذ أعمالهم الإرهابية.

من ناحية أخرى أشاد مرصد الإسلاموفوبيا، التابع لدار الإفتاء المصرية، بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص عدم اعتبار الإساءة للنبي محمد، صلى الله عليه وسلم، نوعا من حرية الرأي.

وأعرب المرصد عن دعمه وتأييده قرار المحكمة الذي ينتصر لاحترام الرموز الدينية، والذي اعتبر إهانة النبي (صلى الله عليه وسلم) تؤدي بالضرورة لتعميم الهجمات على كل المسلمين، وتعمل على زيادة أجواء عدم التسامح الديني.

كانت المحكمة الأوروبية قد أصدرت قرارا بتأييد حكم صادر عن «المحكمة الجنائية الإقليمية في فيينا» بإدانة وتغريم امرأة نمساوية؛ بعد إصدارها تصريحات مهينة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم)، وقد أكدت حيثيات القرار أن الإساءة للنبي محمد (صلى الله عليه وسلم) لا تندرج ضمن حرية التعبير؛ وذلك لأنه لا يُسمح لحرية التعبير بأن تؤدي إلى المساس بالمشاعر الدينية للآخرين.

وأشار المرصد إلى أن هذه الواقعة تعود للعام 2009، عندما قامت سيدة نمساوية بالحديث عن زوجات الرسول (صلى الله عليه وسلم) بعبارات مسيئة للنبي، وفي فبراير (شباط) عام 2011، أصدرت المحكمة الجنائية الإقليمية في فيينا قرارا ضد هذه السيدة على اعتبار أن هذه التصريحات تعتبر إهانة للدين الإسلامي، وقد تشكل خطرا على التسيج المجتمعي في النمسا.

وأوضح المرصد أن مثل هذه القرارات الشجاعة تساعد في الحد من قضايا الإسلاموفوبيا، التي شهدت تزايدا في الآونة الأخيرة، على الرغم من أن المسلمين يشكلون جزءا من تركيبة المجتمع الأوروبي، إذ تشير الدراسات إلى أن عدد المسلمين في أوروبا قد يصل إلى 14% في عام 2050، مؤكدا أن هذه الخطوة تسارع في التصدي إلى دعاة الإساءة إلى المقدسات الإسلامية وإلى مظاهر الدين الاسلامي.

وذكر المرصد أن احترام المقدسات والرموز الإسلامية لا يمثل أي قيد على حرية الرأي والتعبير؛ لأن حرية الرأي من أهم شروط ممارستها عدم الإساءة للآخرين وهدم ثوابتهم، خاصة في الإطار الديني والعقائدي، إذ تعتبر حماية الرموز والمقدسات من الإساءة حقا تكفله كل المواثيق والشرائع الدولية والإنسانية، وعلى هذا يتوجب أن يكون هناك تحرك من حكومات العالم أجمع، ومن المؤسسات العالمية المعنية بحقوق الإنسان؛ للتصدي لمحاولات تشويه الآخرين تحت غطاء حرية الرأي والتعبير.